الظاهر في الجملة فاذا رفعهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف اصلا او دعاء
لا يحتاج الى احد هذه الوجوه بل لا يجوز لعدم الالتباس بالماضي حقيقة مع جواز
في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر على قول
ثم وان على ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبيت الجن
ان لو كان نوايا على الفيء مثال الشرط وقوله والى استر ان غضب الله عليها مثال
الدعاء وتخفف كان فتلغى اي يبطل عملها على الاستعمال الافصح لغوات بعض
المشابهة باتصاله فتح الاخر نحو وقد كان ثديا وحقان ثديا وصدره وصدر شرق النحر
على لغة الرضى ووجه شرق النحر على ما ذكر شرح التسهيل وغرس الدين على لغة شرح
اب للاثبات ولو اعملت على الغير الافصح لقيل ثديه فتبين ان الظاهر ان لا يقدر بعدها
ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة المفتوحة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انما كان المخففة المفتوحة في الغالب لكم مقدرا لانه لا يلزم ان يكون
ضمير شان ويؤيد ما لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كما المخففة المفتوحة على
ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثال ان
قد وردت الاطعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة
باتصاله فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف
سائر المخففات فانها انما الحقها ما اجريت بها عليه غير ما جاءني زيد ولكن عمرو ما قام الا
لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض ويجوز ح اي حين التخفيف والالغاء
دخولها اي المخففين على الفعل الانشائي المانع عند وهو الامر كقوله ان قد قام
زيد لانه تما لا يزعم ذكرنا وعن ما قام زيد لكن قعد والسابع من الاحرف

التاسعة

Copyright King Saud University

الثامنة التي منصوبها المقبل مرفوعها الآتي الواقع في السنة المتقدمة الآتية المتصل
ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي البصريين وهو الذي
لم يخرج عن ابتداء المجرد من تعلق فيه معنى عدم دخول ما دخلت عليه السنة منه
باعتبار المفهوم كما تؤخذ من التي او لم اكن قلت جاءني القوم الا زيدا فيشير الاجماع
حالية عن زيد والمخرج بيستثنى هو الدخول لا لكونها بمعنى لكن فتقع عليها بانتا ق
المتأخرين فيقدر لها المخرج الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي كما يحمل اليه عن
وقد يظهر والثامن من المتمانية لا كما في المغني اي لمغني الحبيب لعدم ذكره الاتحاف
فالاضافة لادنى ملابسة وشرط ان يكون الاسم نكرة لامتناع ثانيه في المعرفة
لعدم الجنسية مضافة او شبهة بها الاولى ان يقول مؤولة بنكرة فحقيقة تنبيه على ما تنتفي به
كما يجيء غير مفكوكة عنها اي الاولى الصفة لا تؤثر مع الفصل مثل المضاف نحو لا غلام
رجل في الدار عند ناظر الى المجرد على ما هو الظاهر قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي
الجنس عن جزئي غلام رجل وانما لم يجعل جزأ محمولا مستقلا بالخبر على الرفع فخبرها
ايضا ويحتمل ان يكون جزأ بعد جزء فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
الشبهة نحو لا عشرين درهما لك والثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه جرفا ن
ما اولا المشبهتان بليس في كونهما لنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا
فانها لنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولها على المبتدا والخبر قال الفاضل العطا ر
ومن قال بوجوه مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس ترجم ما قال ان دخول الباء
في الخبر ليس بلفت من اين لزم ان يعتبر مشابهة بليس وسيجيء على ان الاولى ان يقال ما
بان زيادة عند البصريين وحتى يتأتى قوله فيما سيذكر عند الكوفيين ولا فرق التوالي ت

1957

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)